الفصل الاول

الإطار المنـهجي والدراسات السابقة

الفصل الاول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي

المقدمة:

حوكمة الشركات تعني شكل وطريقة الحكم أو الإدارة الرشيدة وأطرها وآلياتها، وحوكمة الشركات – أي إدارتها – مصطلح أظهرته بعض التغيرات غير المستقرة، وبعض الاضطرابات العنيفة التي اجتاحت بعض أسواق المال والشركات العالمية والمحلية خلال فترة التلاعب بالقوائم المالية، وعدم الشفافية، وهضم حقوق المساهمين، وعدم وجود هيكل إداري سليم، مما ترتب عليه بعض الانكماش في الاستثمار في بعض الشركات نتيجة للهزات والخسائر المالية التي لحقت بها جراء الفساد المالي والإداري الذي ألمت بعملياتها. ومع ظهور مفهوم العولمة والاقتصاد الحر، وظهور بعض الشركات العالمية الكبرى؛ بدأ بعض المساهمين في البحث عن الشركات ذات الهياكل الإدارية السليمة، وذات الأنظمة المحاسبية السليمة، ولا سيما بعد الانهيارات المالية وإفلاس بعض الشركات العالمية خاصة، في دول شرق آسيا، ودول أمريكا اللاتينية، والشركات الأمريكية في عام 2001م؛ وظهور الازمة المالية العالمية2008.

هذه الأزمات أدت إلى نوع من الخوف وعدم الاطمئنان لدى المساهمين، وبناء على ذلك جاءت حوكمة الشركات كضرورة لتكون موجهاً ومرشداً جيداً للشركات خاصة في حالات تعارض المصالح بين المستثمرين وأصحاب رأس المال. وهناك بعض العوامل الأخري التي ساعدت على ظهور حوكمة الشركات أهمها: اهتزاز الثقة في الأسواق، والشعور بالخداع والغش، والشعور بالإحباط والانسحاب من سوق الاستثمار، وتقييد بعض المعاملات الآجلة في البنوك،والانكماش في سوق الائتمان الذي بدوره انعكس على أداء البنوك من الناحية المالية، فتعرض بعضها إلى عدد من مخاطر الإفلاس، والديون المتعثرة، وعدم توفر السيولة، والركود في سوق المال، وانخفاض سعر الأسهم والسندات.

هذه العوامل بمجملها أدت إلى ظهور مفهوم حوكمة الشركات كجسم أو إطار وقائي يحمي سوق الاستثمار، ويكفل حماية المساهمين. والمساواة بينهم، وتحديد مؤهلات ومسئوليات مجلس الإدارة وغيره من الاجهزة والمكونات ذات الصلة، والتركيز على أهمية الشفافية في استخدامات القوائم المالية، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ومراعاة حقوق أصحاب المصلحة. ولذلك عقدت بعض المؤتمرات وورش العمل التي تبنتها بعض المؤسسات العالمية والإقليمية، التي تعنى بعملية تطوير الأداء المالي، مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وكل هذه المنظمات سعت إلى إظهار أهمية مفهوم حوكمة الشركات. وتوضيح دورها في حماية حقوق المساهمين، وزيادة حجم الاستثمارات، وتقليل بعض المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية خاصة البنوك وغيرها وبالتالي تحديد

بعض المعايير أو المبادئ لحوكمة الشركات. وقد بدأت بعض المؤسسات تتبني مفهوم حوكمة الشركات وتقوم بتطبيقه في بعض من دول العالم والشرق الأوسط ، ومن هذه المؤسسات القطاع المصرفي الذي اتجه نحو التقليل من المخاطر، وحماية الاقتصاد من الهزات التي قد تنتج عن ضعف حوكمة الشركات.

إن البنوك ذات الريادة في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات هي البنوك المركزية باعتبارها الدينمو المحرك لسياسات المصارف الأخرى، ولذلك هي التي تقوم بفرض تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف. فقد اصبح من الضروري – على مستوى القطاع المصرفي – التأكد من كفاءة وملاءمة مؤهلات القائمين على أمر المصارف من مجلس إدارة وإدارة تنفيذية، والتأكد من إلتزامهم بالمعايير والممارسات المتعارف عليها دولياً، سواء أكان ذلك في مجال كفاية رأس المال أم في مجال المحافظة على حقوق المساهمين. وسعت هذه الدراسة الي قياس وفحص مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية السودانية، وقياس مدى تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تطوير أداء القطاع المصرفي في السودان.

مشكلة الدراسة:

بعد الهزات المالية التي حدثت في أوائل تسعينات القرن الماضي في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وفي بعض الشركات الأمريكية، وبعد الازمة المالية في 2008م، التي أدت إلى انهيار بعض المصارف والشركات في هذه الدول. بدأت تظهر أهمية الأخذ بمعايير وقواعد ومبادئ حوكمة الشركات كوسيلة ضمان للأموال المستثمرة، وإعادة الثقة في القائمين علي أمر إدارته. من خلال إطلاع الدارس علي عدد من الدراسات التي لها علاقة بحوكمة الشركات وخاصة تطبيق حوكمة الشركات في المصارف وجد أن بعض الدراسات ركزت علي دراسة علاقة تطبيق الحوكمة وجزب الاستثمارات ، وبعضها ركز علي مدي الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، وايضاً بعض منها ركز علي الجوانب المحاسبية والمالية خاصة الدراسات السودانية الكثير منها كانت تطبيقية علي سوق الخرطوم للاوارق المالية، وكذلك بعض منها ركز علي دراسة العائد المالي من الاستثمارات وتقليل الفساد المالي والإداري ، ودراسة علاقة تطبيق حوكمة الشركات وتقليل المخاطر ، وبعض من الدراسات ركزت علي تطبيق حوكمة الشركات واثره علي اتحاذ القرارات الادارية و متابعة أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

هناك نقص في الدراسات الخاصة بالمصارف السودانية خاصة في مجال تطبيق حوكمة الشركات في هذه المصارف من ناحية التأثير في أداء المصارف ، لأن كل الدراسات التي قدمت في السودان إلا أنها علي حد علم الباحث في حوكمة الشركات كان أغلبها في الجوانب المحاسبية، وفي دراسة سوق الخرطوم للأوراق المالية، ولكن من الناحية الإدارية لحوكمة الشركات وبخاصة في القطاع المصرفي كانت تنقصها دراسة تطبيقية للحوكمة في القطاع المصرفي السوداني، وهذه الدراسة تغطي هذه الناحية ،

وتعتبر المصارف من القطاعات المؤثرة في الاقتصاد القومي في هذا البلد أو ذاك. لذا فهي أحوج ما تكون الي تطبيق مبادئ و ليس فقط لتلافي مثل تلك الإخفاقات، لترشيد وتحسين أدائها وكسب ثقة وطمأنينة عملائها. ويمكن أن تتضح مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

1. هل يساعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف في تطوير الأداء في القطاع المصرفي؟
2. كيف تساهم حوكمة الشركات في المحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى؟
3. هل حوكمة الشركات تعمل علي تغيير طريقة عمل أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية في المصارف ؟
4. إلي أي مدي يمكن أن ينعكس دور حوكمة الشركات في تطبيق الشفافية في المصارف؟
5. هل حوكمة الشركات تساعد علي تعميق دور سوق رأس المال وزيادة قدرته علي المدخرات، ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ علي صغار المستثمرين، وتقليل المخاطر في المصارف ؟.
6. هل تساهم حوكمة الشركات في توضيح مسؤوليات مجلس الإدارة، وتوضيح أهمية الخبرات والمؤهلات بالنسبة لأعضاء المجلس وفي تكوين لجان مساعدة له ؟.

أهمية الدراسة:

برزت أهمية الدراسة من الآتي:

1. الأهمية العلمية

تنبع أهمية الدراسة من كونها تغطي النقص في الدراسات الخاصة بالمصارف السودانية، خاصة في مجال تطبيق حوكمة الشركات في هذه المصارف، فتصبح مدخلاً للباحثين في مجال حوكمة الشركات في المصارف، لأن كل الدراسات التي قدمت في السودان في حوكمة الشركات كان أغلبها في الجوانب المحاسبية، وفي دراسة سوق الخرطوم للأوراق المالية، ولكن من الناحية الإدارية لحوكمة الشركات وبخاصة في القطاع المصرفي كانت تنقصها دراسة تطبيقية للحوكمة في القطاع المصرفي السوداني، وهذه الدراسة تغطي هذه الناحية.

2. الأهمية العملية

تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف السودانية لها مساهمة فاعلة في جذب المدخرات، وزيادة رأس مال المصارف السودانية، وتعزيز ثقة الجمهور في القطاع المصرفي السوداني، وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية التي – بدورها – تقلل المخاطر المصرفيه، وأيضاً تؤدي حوكمة الشركات في المصارف دوراً اساسياً في المحافظة علي حقوق المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح، وتساهم في عملية اختيار أعضاء مجلس الادارة وتوضيح مسئولياته. وتطبيق حوكمة الشركات في المصارف يخلق نوعاً من التوازن في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح، ويساعد ذلك في

بث ثقافة الإفصاح والشفافية في المصارف السودانية، وبدعم استقلالية مجلس الإدارة ويسهم في تحسين أداء المصارف السودانية.

أهداف الدراسة:

سع ت هذه الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

1. تبيان اهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تطوير أداء المصارف في السودان.
2. إظهار دور تطبيق حوكمة الشركات في تقليل المخاطر في المصارف.
3. توضح دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في زيادة وجذب الاستثمارات في سوق المال.
4. إيضاح أهمية الإفصاح والشفافية في تطوير أداء المصارف.
5. توضيح أهمية المساواة بين المساهمين والمحافظة على حقوقهم.
6. توضيح أهمية توصيف مسؤوليات ومؤهلات وخبرات مجلس الإدارة في المصارف.
7. توضيح الي أي مدى يمكن أن يساهم التطبيق العملي لمبادئ حوكمة الشركات في اداء الاقتصاد القومي.
8. تقديم نموذج رياضي عن متغيرات والدراسة.

فرضيات الدراسة:

إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية:

الفرضية الاولي : توجد علاقة بين تفعيل إطار حوكمة الشركات في المصارف ومتابعة تنفيذها من قبل الجهات الرقابية وبين تطوير الأداء في المصارف.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين توضيح المسؤوليات والمؤهلات والخبرات وتنوعها في مجالس إدارات المصارف وفقاً للمبادئ حوكمة الشركات وبين تطوير الأداء في المصارف.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين المحافظة على حقوق المساهمين في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين تطوير الأداء في المصارف.

الفرضية الرابعة : توجد علاقة بين مراعاة حقوق اصحاب المصالح الآخري في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين تطوير الأداء في المصارف.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة بين سياسة إدارة المخاطر وتقليل آثارها حسب مطلوبات حوكمة الشركات وبين تطوير الأداء في المصارف.

الفرضية السادسة: توجد علاقة بين تبني عملية الشفافية والإفصاح عن المعلومات في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين تطوير الأداء في المصارف.

الفرضية السا بعة: توجد علاقة بين وجود أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية الفعالة في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين تطوير الأداء في المصارف.

منهجية الدراسة:

يقصد بالمنهج (Method) طريقة الدراسة أى الطريقة أو المسلك الذى يتبعه الباحث فى المراحل المختلفة لعملية الدراسة. ويعرف المنهج بانه" مجموعة الإجراءات الذهنية التى يتمثلها الباحث_ مقدماً _ لعملية المعرفة التى سيقبل عليها من أجل التوصل إلى حقيقة المادة التى يستهدفها. أما المعرفة فهى تلك الإجراءات الذهنية التي تتجه إلى المادة المستهدفة ".[1]

اتبع في هذا الدراسة عدة من اهج منها: **المنهج التاريخي** لاستعراض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، **والمنهج الاستنباطي** لتحديد مشكلة الدراسة والمحاور الرئيسية المرتبطة بها (العلاقة بين متغيرات) وإعداد الإطار النظري للدراسة من خلال مراجعة ما أمكن التوصل إليه من أدبيات الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بدراسة الظواهر كما هي في الواقع والتعبير عنها بشكل كمي، يوضح حجم الظاهرة ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى أو بشكل كيفي يصف الظواهر ويوضح خصائصها.[2] هوالمنهج الرئيسي للدراسة وتم استخدامة في الدراسة الميدانية.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يشمل المصارف التجارية العاملة في ولاية الخرطوم ,وعدد ها 31 مصرفاً،مسح شامل لكل مستوى الإدارة العليا وعددهم 217 فرداً ويضم، اعضاء مجالس الإدارة في المصارف ، والمدير العام و نائبه في المصارف ، إلى جانب مديري إدارة المخاطر في المصارف ، ومديري إدارة المراجعة الداخلية في المصارف، ومديري إدارة الاستثمار في المصارف ومسئول الالتزام في المصارف.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية للبحث: المصارف التجارية العاملة في ولاية الخرطوم.

الحدود الزمانية: 2007 – 2012م.

مصادر الدراسة:

استندت الدراسة على المصادر التالية:

1. **المصادر الأولية:** والتي تتمثل في الأشخاص المتخصصين الذين تتوافر لديهم المعلومات من خلال ممارساتهم وملاحظاتهم وخبراتهم وتم تجميع المعلومات من هؤلاء عن طريقة الاستبانة.

---

(1) عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ ، **أساسيات البحث العلمي** ، الطبعة الاولي، (مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر، الرياض،2012)، ص 43.

(2) محفوظ جودة، **أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية**، (زهران للنشر، عمان، 2003م)، ص82.

2. **المصادر الثانوية :** تتمثل في الكتب والمراجع، الدوريات والمجلات العلمية والرسائل الجامعية والتقارير والإحصائيات والقوانين والوثائق الرسمية، الإنترنت.

مصطلحات الدراسة:

1. تطبيق تفعيل إطار حوكمة الشركات

تُعرف حوكمة الشركات، "بأنها: مجموعة من المعايير التي تنظم العلاقات بين إدارة المصرف ومجلس إدارته ومساهميه وأصحاب المصالح الأخرى، توفر الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المصرف، وتحديد وسائل تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء. ويجب أن توفر الحوكمة الجيدة للمصارف الحوافز المناسبة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتحقيق الأهداف التي هي في مصلحة المصرف والمساهمين. ولتسهيل الرصد الفعال ينبغي وجود نظام فعال لحوكمة الشركات داخل المصرف يخدم تنمية ثروة الفرد أو المجموعة أو الاقتصاد ككل، ويساعد على توفير درجة من الثقة اللازمة لحسن سير اقتصاد السوق".[1]

2. مجلس الإدارة

يتم انتخابه بواسطة المساهمين في الجمعية العمومية، وتوكل له إدارة المصرف بهدف حماية حقوق المساهمين وفقاً للقوانين واللوائح الخاصة بالعمل المصرفي، ويعمل علي وضع الأهداف الإستراتيجية التي يحققها المصرف، ويشرف ويتابع تنفيذ الاستراتيجية، ويضع سياسات إدارة المخاطر وأساليب قياسها وتحديد سقفها، ومتابعة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصرف، واختيار الإدارة التنفيذية ومتابعة عملها بواسطة أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية، والإشراف علي اختيار أعضاء مجلس الإدارة الجدد، ومناقشة التقارير والقوائم المالية في الجمعية العمومية والتأكد من صحتها.[2]

3. المحافظة علي حقوق المساهمين

أي مصرف يريد تطبيق حوكمة الشركات لابد أن تتوافر فيه الأسس التنظيمية والقانونية التي تحمي حقوق المساهمين، التي تعتبر قواعد لابد من الالتزام بها في جميع معاملاته،. والمساهم هو الذي يملك حصة في شركة مساهمة عامة (المصرف)، وتكون هذه الحصة عبارة عن أسهم تمثل نصيبه من رأس مال الشركة . وهذه الأسهم تؤدي إلى تعظيم قيمة المصرف السوقية وزيادة الأرباح والعائد الجيد من استثماراته. وللمساهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة عبر التصويت في الجمعية العمومية.[3]

---

(1) Basel Committee on Banking Supervision**, Principles for Enhancing Corporate Governance,** Bank for International Settlements**,**(Basel, Switzerland**,** 2010),p 5.

(2) Beta, M., "**Corporate Governance and Firm Performance in Iran**", (Journal of Contemporary Accounting and Economics, Vol. 4, No. 2, December, 2008), p. 156.

(3) Robert A., & Minow M., **Corporate Governance**,2nd Education, Black well Publishing (United States, 2002), P. 22.

4. مراعاة حقوق أصحاب المصالح الأخرى

أصحاب المصالح الأخري هم "مجموعة من الأطراف لهم علاقة مصالح بالمصرف، أي مجموعة المساهمين والدائنين والموردين والمودعين والموظفين والمجتمع ككل "، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف.[1]

5. سياسات إدارة المخاطر

تعني عملية تخطيط منظم من أجل تحديد المخاطر وقياسها ومتابعتها وتقليل آثارها على أهداف المصرف، واستخدام الأساليب المناسبة لقياس أنواع المخاطر المتوقعة والحالية، وتطبيق معايير الأمان التي تخفض المخاطر المصرفية مثل معايير بازل وغيرها.[2]

6. الإفصاح والشفافية عن المعلومات

هي عملية تنص عليها بعض القوانين كقانون الأوراق المالية، والقوانين التي تنظم العمل المصرفي. ويتم وضع مطلوبات الإفصاح والشفافية في مستوي يتماشى مع مبادئ حوكمة الشركات، ويتعلق ذلك بالمعلومات المالية والإدارية في المصرف، وبطريقة الكشف عن المصالح ذات العلاقة بالجمهور، وتقديم المعلومات عن أداء المصرف بعدالة وفي الوقت المناسب.[3]

7. أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية

عرفت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية بأنها : "الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المصرف بهدف حماية أصوله، وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية، والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاية الإنتاجية، وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة." ومن آلياتها – أي الرقابة : مجلس إدارة المصرف، والرقابة من المساهمين، والمراجعين الداخليين، وبعض قوانين وسياسات العمل المصرفي.[4] ونظام الرقابة الخارجية هو مجموعة النظم والأسس والإجراءات التي تضعها الرقابة الخارجية؛ بهدف التأكد من مدى التزام إدارة المصرف بممارسة أعمالها وفقاً للضوابط العمل المطلوبة، والتأكد من صحة التقارير المالية. ومن آليات الرقابة الخارجية: سوق الأوراق المالية، والبنوك المركزية، والمراجعين القانونيين الخارجيين.[5]

---

(1) محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008م)، ص 17.

(2) اشرف درويش أبو موسوي، **حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية** ، رسالة ماجستير في المحاسبة، الجامعة الإسلامية،(فلسطين، غزة، 2008م)، ص 23.

(3) اتحاد الشركات الإستثمارية، **حوكمةالشركات**، مكتب آفاق، (الاردن ،عمان ،2011)، ص 29.

(4) http://jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=3831

(5) اتحاد الشركات الاستثمارية، **مرجع سابق**، ص 29.

8. تطوير الأداء في المصارف

هو الحصيلة النهائية لأنشطة المصرف، وهو يعكس واقعاً حقيقياً لمستوي أداء المصرف من حيث استغلال موارده وكل إمكانياته في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعة؛ عن طريق انشطته المختلفة والقيام بها وفقاً للمعايير والقواعد التي تحكم العمل المصرفي.[1]

هيكل الدراسة:

وتم تقسيم هذه الدراسة إلي اربعة فصول والخاتمة وهي كالآتي:الفصل الاول يشمل الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة، والفصل الثاني : الإطار العام للحوكمة الشركات : المبحث الاول يضم نظرية الوكالة وحوكمة الشركات المفهوم والأهمية والأهداف والخصائص والمحددات.و المحث الثاني مبادئ حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية ونظرية أصحاب المصالح ،المبحث الثالث الأداء واساليب قياسه ومجلس الإدارة من منظور حوكمة الشركات، والفصل الثالث الإطار العام لحوكمة الشركات في المصارف ويشمل علي: البحث الاول : مفهوم وأهمية حوكمة الشركات في المصارف.و المبحث الثاني مفهوم المخاطر وأنواعها وإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية. و المبحث اليالث التطور التاريخي للمصارف السودانية: التحديات، والإصلاحات، والضبط المؤسسي، الفصل الرابع الدراسة الميدانية (تحليل البيانات) ويتكون من: إجراءات الدراسة الميدانية، تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة. والخاتمة وهي تضم النتائج والتوصيات.

(1) يسري محمد حسين، "**تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها في تحسين مستوي أداء الخدمة الفندقية**" ، دراسة تطبيقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، جامعة المستنصرية، (العراق، اكتوبر ،2010)، ص312.

ثانياً: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة من أهم الدعامات الأساسية لمنهجية الدراسة العلمي، وهي عنصر أساسي من عناصر الدراسة العلمي الشامل والمتكامل. تساعد الباحث في الاستفادة من الخبرات السابقة، وزيادة معرفته العلمية في مجال الدراسة العلمي، وفهم مشكلة بحثه، وتحديد المنهج، وكيفية صياغة الفروض، وتحديد أهداف الدراسة، وكيفية تحديد مجتمع الدراسة، واخت ِ حجم العينة ونوعها .[1] وهناك دراسات تطرقت لحوكمة الشركات العربية والأجنبية والسودانية، قام الباحث بعمل مسح شامل لبعض منها، وكان التركيز بصورة خاصة على الدراسات التي لها علاقة بتطبيق حوكمة الشركات في المصارف ..، وهي تشمل الآتي:

1. دراسة محمد فرح عبد الحليم، 2007م، (الحوكمة وأثرها على الاستثمار، دراسة تطبيقية على السودان).[2]

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي السوداني ومدى حاجته إليها، وقياس مدى تطبيق الحوكمة في المصارف السودانية، وإبراز الجوانب المشرقة في السياسات التي توضح سعي المؤسسات المختلفة لتطبيق الحوكمة بالسودان. ومن اهم فرضيات الدراسة: المصارف السودانية تلتزم بتطبيق الحوكمة ومن ثم تتمتع بجودة الانضباط الإداري والعدالة في مراعاة حقوق كافة الأطراف وتواكب التطورات العالمية. اتبع في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ودراسة الحالة. وتكون مجتمع الدراسة من المصارف السودانية؛ تم اختيار عينة قصدية منها عبارة عن خمسة مصارف تمثل 20% من مجتمع الدراسة. ومن أهم نتائج هذه الدراسة: ثبت أن المؤسسات المالية وعلى رأسها الجهاز المصرفي بالسودان تمارس مهامها بتطبيق الحوكمة. كما أن هناك علاقة بين تطبيق الحوكمة وزيادة الاستثمارات. وأوصت الدراسة: بأن تتبنى جهات كسوق الخرطوم للأوراق المالية قواعد الحوكمة كشرط لتسجيل الشركات بالسوق.

يلاحظ أن الدراسة ركزت على قياس مدى تطبيق الحوكمة في المصارف السودانية ؛ وعلاقتها بزيادة تدفق الاستثمارات في السودان. وما يميز هذه الدراسة عن دراسة محمد فرح هو أنها تركز بصفة

---

(1) أبو القاسم عبد القادر صالح وآخرون، **المرشد في إعداد البحوث والدراسات العلمية** ، مركز البحث العلمي والعلاقات الخارجية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (الخرطوم، 2001م)، ص 58.

(2) محمد فرح عبد الحليم، **الحوكمة وأثرها على الاستثمار، دراسة تطبيقية على السودان** ، المؤتمر العلمي، لمهنة المحاسبة والمراجعة التحديات المعاصرة، (أبو ظبي، 4-5 ديسمبر 2007م).

عامة على أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الأداء في المصارف السودانية بكل جوانبه الإدارية والمالية والتشغيلية وغيره.

2. دراسة فرانك هارتمان وسيرجي، 2007م، (حوكمة الشركات في البنوك وخصائص نظم الرقابة الإدارية في البنوك السلوفنية).[1]

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الرقابة الإدارية الداخلية في المصارف السلوفنية، وكيفية وضع أنظمة تحفيز المديرين حسب تحقيق الأهداف وتقليل المخاطر في المصارف.واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكان مجتمع الدراسة مكون مديري المصارف السلوفنية، اختير منه – بصورة عشوائية – عينة تبلغ 180 فرداً وتم توزيعها على مستوى مجلس الإدارة، ومساعدي المدير العام والمديرين العموميين. ومن أهم نتائج الدراسة: وجود أنظمة تحفيز جيدة مرتبطة بالأداء، تساهم في تحقيق أهداف المصرف وزيادة مستوى أدائه. وأيضاً إن البنوك التي لديها استقرار في الإدارة العليا، ولهذه الإدارة خبرة كبيرة في العمل المصرفي ؛ تجدها أكثر التزاماً بالسياسات المصرفية وأنظمة الرقابة الداخلية في المصرف. ومن أهم التوصيات في هذه الدراسة: عدم الاعتماد على زيادة ونمو الأجور والحوافز حسب الأداء، وفي حالة الأداء المتوسط قد يتحمل المديرون مخاطر إضافية.

يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت بصفة خاصة وعامة على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف واعتبرتها آلية من آليات حوكمة الشركات في المصارف، وعلى علاقة حوافز المديرين والأداء المحقق. وما يميز دراستي عنها هو أنها تركز على توضيح مسئوليات مجلس الإدارة، ومراعاة حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وكيفية إدارة المخاطر، وتحديد كفاية رأس المال المناسب في ظل تطبيق حوكمة الشركات في المصارف، ودراسة أثر ذلك على تطوير الأداء في المصارف السودانية.

3. دراسة فكري عبد الغني محمد جودة ، 2008م، (مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقاً لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية).[2]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الحوكمة المؤسسية في بنك فلسطين وفقاً لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومبادئ لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية. ومن اهم فرضيات الدراسة:

---

(1) Frank K. Hartman and Sergeja Slapnican, **Corporate Governance in Banks, Characteristics of Internal management Control Systems in Slovenian Banks**, (Slovenian, 2007).

(2) فكري عبد الغني محمد جودة، **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقاً للمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية** ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، (غزة، 2008م).

يلتزم بنك فلسطين بمبادئ حوكمة الشركات ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية. اتبع في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة المكون من 36 فرداً من بينهم أعضاء مجالس إدارات، مديرون تنفيذيون، مراجعون داخلون، خارجون. ومن أهم نتائج الدراسة: يلتزم بنك فلسطين بمبادئ الحوكمة المؤسسية وبدرجة مرتفعة. وأن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤثر إيجاباً على مؤشرات أداء المصرف. ومن أهم التوصيات هذه الدراسة: تطوير تعليمات سلطة النقد الفلسطينية في مجال الحوكمة المؤسسية؛ من خلال اعتماد نموذج الحوكمة المؤسسية المقترح كإطار عمل ملزم للمصارف الفلسطينية، بعد الأخذ في الاعتبار العوامل البيئية الداخلية للمصارف الفلسطينية، وأوصت الدراسة كذلك بأن يستحدث مجلس الإدارة لجنة خاصة بإدارة المخاطر بالمصارف.

يلاحظ أن هذه الدراسة ناقشت مدى التزام بنك فلسطين بتطبيق مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومبادئ لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية. وما يميز هذه الدراسة عن دراسة فكري هو تركيزها على أثر مبادئ حوكمة الشركات على الأداء في المصارف السودانية، وكيفية حماية حقوق المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح الأخرى، أمّا دراسة فكري فلم تغط جانب حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وهما من أهم مبادئ حوكمة الشركات.

4. دراسة محمد آدم أبكر، 2008م، (إطار علمي مقترح لاستخدام المعلومات المحاسبية في تحقيق الشفافية وحوكمة الشركات) دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة السودانية).(1)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية أثر نظم المعلومات المحاسبية في تطبيق حوكمة الشركات، بالإضافة إلى معرفة حدود ومسئولية الإدارة في تطبيق إجراءات حوكمة الشركات. ومن تهم فرضيات الدراسة: حوكمة الشركات لها علاقة ذات دلالة إحصائية بالإفصاح عن المعلومات. اتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من بعض شركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وبلغ حجم العينة 110 فرداً. ومن أهم نتائج الدراسة: توفير المعلومات المحاسبية الملائمة في القوائم المالية يؤدي إلى تحقيق الشفافية. وأن تطبيق قواعد حوكمة الشركات بشفافية لها علاقة وثيقة بمستخدمي القوائم المالية. ومن توصيات الدراسة: ضرورة نشر ثقافة الحوكمة عبر القنوات المختلفة وإنشاء مجلس أعلى يغرس الحوكمة.

يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على أهمية الشفافية في المعلومات المحاسبية والقوائم المالية وهي إحدى مبادئ حوكمة الشركات، وأهمية الشفافية والإفصاح عن المعلومات بالنسبة للشركات المساهمة العامة المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. والفرق بين هذه الدراسة ودراسة محمد هو تركيزها

---

(1) محمد آدم أبكر محمد، **إطار علمي مقترح لاستخدام المعلومات المحاسبية في تحقيق الشفافية وحوكمة الشركات**، دراسة تحليلية على شركات المساهمة العامة السودانية، رسالة دكتوراه في المحاسبة، جامعة النيلين، (الخرطوم، 2008م).

بصفة خاصة على القطاع المصرفي في السودان ودراسة أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تطوير الأداء في المصارف السودانية.

5. دراسة عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، 2008م، (اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية علي الاداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية).[1]

هدفت هذه الدراسة الي بيان اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية علي الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ومن اهم فرضيات الدراسة:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية الحاكمية والعائد علي حق الملكية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. واتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، ومجتمع الدراسة 28 شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وحجم العينه تم اختياره بطريقة عشوائية طبقية وكان 20 شركة تمثل 71.4 من مجتمع الدراسة، وتم توزيع 253 استبانة واسترد منها 200 استبانة خضعت للدراسة. ومن اهم نتائج هذه الدراسة : وجود علاقة طرديه ذات دلالة إحصائية بين فاعلية الحاكمية المؤسسية من جه ة والعائد علي حقوق الملكية، والعائد علي الاستثمار، وسعر السهم الي ربحيته والقيمة السوقيه والدفترية من جه ة اخري. ومن اهم توصيات الدراسة: بإمكانية اعتماد المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية علي مستوي فاعلية الحاكمية المؤسسية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية نظراً للعلاقة بين فاعلية الحاكمية المؤسسية والأداء المالي.

يتضح ان هذه الدراسة ركزت علي دراسة اثر فاعلية حوكمة الشركات علي الأداء المالي وبالذات العائد من الاستثمارات وسعر السهم وقيمته في شركات المساهمة العامة الم درجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وما يميز دراستي عن دراسة عدنان دراستي تقيس اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات علي تطوير الاداء في المصارف السودانية وتركز علي الاداء المالي والتشغيلي وذلك من خلال دراسة بعض آليات حوكمة الشركات وأثرها علي الأداء بصورة عامة ، وأيضا دراسة المخاطر وإدارتها وتقليل أثارها بواسطة آليات حوكمة الشركات وهو جانب لم تغطيه دراسة عدنان.

6. دراسة إبراهيم إسحاق نسمان، 2009م، (دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف الفلسطينية).[2]

هدفت هذه الدراسة للتعرف على الأسس والقواعد اللازمة لإقامة نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية وفقاً لمطلوبات الحوكمة، وبيان الدور الذي تقوم به المعايير المهنية وعلاقتها بالحوكمة. ومن اهم

---

(1) عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، **اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية علي الاداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية**، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، (الاردن، 2008م)

(2) إبراهيم إسحاق نسمان ، **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف الفلسطينية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، (غزة، 2009م).

فرضيات الدراسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) وبين الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين. اتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين والخارجيين في المصارف الفلسطينية، وبلغ حجم العينة 60 فرداً من المراجعين الداخليين والخارجيين في المصارف الفلسطينية. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير كبير للميثاق الأخلاقي للمراجعة الداخلية على حوكمة المصارف. وأن تحسين معايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل رئيسي في تحسين الحوكمة في المصارف. ومن أهم توصياتها ضرورة تعميق المفاهيم والمبادئ التي تطالب بها المعايير الدولية للمراجعة الداخلية لدى كافة المراجعين الداخليين، من خلال عقد الدورات التدريبية اللازمة، وضرورة بذل العناية الكاملة من قبل سلطة النقد الفلسطينية في مجال التزام المصارف بمبادئ وقواعد الحوكمة والتعليمات الصادرة عنها.

يتضح أن هذه الدراسة ركزت على دور المراجعة الداخلية وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات في المصارف العاملة في فلسطين. والفرق بين هذه الدراسة ودراسة إبراهيم هو أن هذه الدراسة تدرس مبادئ الحوكمة بصورة عامة، وتركز على أثرها في تطوير الأداء في المصارف السودانية عند تطبيقها. والفرق بين الدراسة ودراسة نسمان لم تتطرق الي جانب الأداء في المصارف.

7. دراسة ممدوح محمد العزايزة، 2009م، (مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين).[1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المصارف الفلسطينية الوطنية لمعايير الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية. زمن اهم فرضيات الدراسة: مدى التزام المصارف الفلسطينية بمعايير الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد من متطلبات إلزامية وإرشادات إضافية كدليل للقواعد والممارسات الفضلى للحوكمة المصارف في فلسطين. اتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وشمل مجتمع الدراسة أعضاء مجالس الإدارات في المصارف الفلسطينية، والمديرين العامين ونوابهم ومساعديهم، ومستوى دوائر الامتثال ومساعديهم، المراجعين الداخليين والخارجيين، مديري الفروع، وقد بلغ حجم العينة 192 فرداً تم اختيارها بالطريقة العشوائية. ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج: هناك إلتزام من قبل المصارف الفلسطينية بمعايير وإرشادات الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطيني. ومن أهم التوصيات، إصدار دليل حوكمة الشركات من قبل اللجنة الوطنية للحوكمة، ونشر ثقافة الحوكمة وتعزيزها.

يلاحظ أن دراسة ممدوح درست مدى تطبيق المصارف الفلسطينية لقواعد الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطيني. ولكن لم تظهر أثر تطبيق هذه المبادئ على أداء المصارف الفلسطينية وهذا هو

---

(1) ممدوح محمد العزايزة، **مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى للحوكمة المصارف في فلسطين**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، (غزة، 2009م).

الفرق بينها وبين هذه الدراسة التي تدرس تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وآثارها على تطوير مؤشرات الأداء في المصارف السودانية، مع دراسة مجلس الإدارة، وحقوق المساهمين، وإدارة المخاطر، وكفاية رأس المال، وأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة كلها كآليات لتطبيق حوكمة الشركات في المصارف.

8. دراسة ميرانو ليين، 2009م، (امتثال البنوك الريفية لآليات حوكمة الشركات).[1]

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام البنوك الريفية بقواعد وآليات حوكمة الشركات في الفلبين، وهي دراسة ميدانية لعشرة مناطق. من فرضيات الدراسة: ليس هناك فرق كبير في مدى امتثال بآليات حوكمة الشركات بين المصارف الريفية عندما يتم مقارنتها حسب تصنيف رأس مال المصرف . واستخدم فيها المنهج الوصفي التحليلي، ومجتمع الدراسة يتكون من المديرين العموميين وأعضاء مجلس الإدارة تم اختيار عينة منهم بلغت 50 فرداً. ومن أهم النتائج : معظم البنوك الريفية ملتزمة بآليات حوكمة الشركات وبخاصة في تحديد واختيار أعضاء مجلس الإدارة. ومن توصيات الدراسة: يجب وضع اعتبار للتغيرات في البيئة المصرفية، ويجب أيضاً وضع دليل لحوكمة الشركات للمصارف يحدد مسئوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

يتضح أن دراسة (ميرانو) ركزت على مدى التزام المصارف الريفية في الفلبين بآليات حوكمة الشركات، وخاصة في كيفية اختيار أعضاء مجلس الإدارة في المصارف الريفية. وما يميز دراستي عن هذه الدراسة أنها تقيس أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف على الأداء، ودراسة كل مبادئ الحوكمة بالإضافة إلى إدارة المخاطر وكفاية رأس المال.

9.دراسة أيمن عبد الحميد محمد، 2010م، (أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة بقطاع البترول المصري).[2]

تهدف هذه الدراسة إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات أرباح معقولة في مختلف الشركات حكومية أو خاصة من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وتهدف أيضاً إلى تقليل الفساد المالي والإداري في هذه الشركات. ومن فرضيات الدراسة: توجد علاقة دالة إحصائياً إلى حد ما بين وجود البيئة الملائمة وتطبيق الحوكمة لشركات البترول. واتبع في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي، ومجتمع الدراسة يتكون من العاملين بالهيئة العامة المصرية، وشركات البترول الثلاث. حيث شملت الإدارة العليا والإدارة الوسطى، وبلغ حجم العينة 936 فرداً. ومن أهم نتائج الدراسة: وجود بيئة مناسبة وملائمة لتطبيق الحوكمة بقطاع البترول في مصر، حيث أن هناك الكثير من مبادئ وقواعد الحوكمة موجودة بقطاع

---

(1) Mariano M. Lerin., "**Compliance with Corporate Governance Mechanisms among of Rural Banks",** Liceo Journal of Higher Education Research Business and Public Policy Section, Liceo de Cagayan University ,Vol. 6 No. 1 December 2009, p100.

(2) أيمن عبد الحميد محمد، **أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة بقطاع البترول المصري** ، رسالة ماجستير في الإدارة العامة ، أكاديمية السادات، مصر، (القاهرة، 2010م).

البترول المصري. ومن أهم توصيات هذه الدراسة: توفير الشفافية ومراعاة حقوق العاملين أي منح العامل حق أن يعرف مستقبل سير عمل المنظمة.

يلاحظ أن هذه الدراسة ناقشت أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة ودورها في زيادة الإنتاجية، وتحقيق الأرباح في شركات البترول المصرية، وتقليل الفساد المالي والإداري. وما يميز هذه الدراسة عن دراسة أيمن هو أنها في القطاع المصرفي السوداني وهناك أهمية عالية لدور القطاع المصرفي في دعم قطاع الأعمال بصورة عامة، وتوفير دعم المشروعات الإنتاجية من خلال جذب المدخرات عبر التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات في المصارف وانعكاسها على الأداء في المصارف.

10.دراسة حبيب الله أحمد عبد الله مقسم، 2010م، (فاعلية حوكمة الشركات على قرار منح الائتمان المصرفي).[1]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر فاعلية حوكمة الشركات على قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف السودانية. ومن فرضيات الدراسة: الدراسة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على المصارف يعزز من سلامة قرار منح الائتمان المصرفي. اتبع في الدراسة المنهج التحليلي الوصفي. ومن نتائج هذه الدراسة: تعمل حوكمة الشركات على توفير آلية لتعزيز مصداقية القوائم المالية المنشورة. والالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساعد في إعداد تقارير مالية أكثر شفافية.ومن توصيات هذه الدراسة: ضرورة التزام المصارف السودانية بتطبيق حوكمة الشركات والسعي إلى إقناع الإدارة بأهميتها.

يلاحظ أن دراسة حبيب الله ركزت على تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على سياسة منح الائتمان المصرفي بصورة خاصة ، وما يميز هذه الدراسة عنها أنها دراسة شاملة لكل السياسات المصرفية في السودان بدءاً من جوانب اختيار اعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، ومراعاة حقوق أصحاب المصالح والمساهمين، وأنظمة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، وكفاية رأس المال، وأثر كل ذلك على تطوير الأداء في المصارف السودانية.

11.دراسة النور علي سعد النور، 2011م، (أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الأداء في شركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية، شركات المساهمة العامة السعودية).[2]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التطبيق السليم لحوكمة الشركات على كفاءة الأداء في شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية. ومن فرضيات الدراسة: تطبيق حوكمة الشركات يؤثر على أداء مجلس الإدارة في القيام بمهامه ومسئولياته بفعالية في شركات المساهمة العامة. اتبع في الدراسة المنهج التاريخي والاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي، وكذلك منهج المقارنة. يتكون

---

(1) حبيب الله أحمد عبد الله مقسم، **فاعلية تطبيق حوكمة الشركات على قرار منح الائتمان المصرفي**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (الخرطوم، 2010م).

(2) النور علي سعد النور، **أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الأداء في شركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية**، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (الخرطوم ، 2011م).

مجتمع الدراسة من أعضاء الإدارة العليا، ومديري الإدارات، وأمناء مجلس الإدارة، وضباط الاتصال بشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية بالسعودية، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية من 165فرداً. ومن أهم نتائج الدراسة: هناك أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة الشركات وأداء مجلس الإدارة من حيث القيام بمهامه ومسئولياته، مما يساهم في تحسين أداء المجلس وبالتالي رفع كفاءة أداء الشركة. ومن أهم توصيات الدراسة: الاستمرار في تطوير نظام فعال لحوكمة الشركات سواء من قبل الشركات نفسها، أو من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة، أو المنظمات الدولية وذلك بما يتماشى مع حجم وطبيعة أعمال تلك الشركات مع ضرورة التدرج في عملية التطبيق وإلزام شركات المساهمة بمتطلباته والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة.

يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على فاعلية القرارات الإدارية، وأثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في شركات المساهمة العامة السعودية المدرجة في سوق الأوراق المالية. وما يميز هذه الدراسة عن دراسة النور هو تركيزها على أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تطوير أداء المصارف السودانية في كل الجوانب: الرقابية، والإشرافية، والإدارية، والمحاسبية، وتقليل المخاطر وإدارتها، وكفاية رأس المال وأثر تلك الآليات على أداء المصارف السودانية بصورة عامة.

12.دراسة هشام محمد أحمد الشريف سيد أحمد: 2011م، (أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطرة في المصارف التجارية).[1]

هدفت هذه الدراسة للتعرف على الأنواع المختلفة للمخاطر المصرفية التي تواجه المصارف التجارية العاملة بالسودان، وطرق إدارتها، واستخدام مبادئ الحوكمة كآلية للحد من المخاطر. ومن فرضيات الدراسة: عدم تطبيق مبادئ لجنة بازل بشأن الحوكمة في المصارف يضعف قدرة المصارف التجارية العاملة بالسودان . اعتمد في هذه الدراسة على المناهج التالية: المنهج التاريخي، والاستنباطي، والوصفي التحليلي، ومجتمع الدراسة مكون من موظفي المصارف، سوق الخرطوم للأوراق المالية، مكاتب المراجعة والمحاسبة والمستثمرين. وبلغ حجم العينة200 فرداً تم اختيارها عشوائياً. ومن أهم نتائج الدراسة: أن لدى المصارف السودانية إلمام بالممارسات الدولية لحوكمة الشركات، وأن إدارة المخاطر مسئولية مجلس الإدارة. ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة زيادة الوعي داخل الإدارة العليا والمستويات المختلفة بأهمية مفهوم حوكمة الشركات باعتبارها أداة فعالة لإدارة العلاقة مع أصحاب المصالح والمساهمين على حد سواء.

يلاحظ أن دراسة هشام ركزت بصورة عامة على قياس وإدارة المخاطر في المصارف التجارية السودانية باستخدام تطبيق مبادئ حوكمة الشركات كآلية لإدارة المخاطر، وما يميز دراستي عنها أنها

---

(1) هشام محمد أحمد الشريف سيد أحمد، **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في المصارف التجارية السودانية**، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (الخرطوم،2011م).

تركز على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف السودانية وأثرها على أداء المصارف، وذلك باستخدام الآليات التالية: إدارة المخاطر، وكفاية رأس المال، وأنظمة الرقابة الداخلية، وتوضيح مسئوليات مجلس الإدارة، وكيفية اختيارهم ومراعاة حقوق أصحاب المصالح والمساهمين، وتقديم دليل لحوكمة الشركات يمكن تطبيقه في المصارف السودانية.

13.دراسة معتز ميرغني سيد أحمد محمد، 2011م، (الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية ودوره في تفعيل حوكمة الشركات).[1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وتفعيل حوكمة الشركات ودراسة العلاقة بين الآليات المحاسبية والإدارية والإفصاح المحاسبي ودورها في تفعيل حوكمة الشركات. ومن فرضيات الدراسة: أن مستوى الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية لشركات المساهمة العامة السودانية مناسب للاحتياجات مستخدمي التقارير المالية. استخدم في هذه الدراسة المناهج التالة: المنهج التاريخي والاستنباطي والوصفي التحليلي، ويتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في المصارف، وفي سوق الخرطوم للأوراق المالية، ومكاتب المراجعة والمحاسبة والمستثمرين الأفراد، تم اختيار عينة من 200 فرداً بصورة عشوائية. ومن نتائج الدراسة: إن الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية لشركات المساهمة العامة السودانية يعتبر المصدر الأساسي للمعلومات التي يعتمد عليها المستخدمين في اتخاذ القرارات. ومن توصيات الدراسة: إصدار دليل لأفضل الممارسات لإدارة الشركات والرقابة عليها ليتضمن قواعد ومبادئ حوكمة الشركات.

يتضح أن هذه الدراسة ركزت على جانب الإفصاح والشفافية في القوائم المالية وفقاً لتفعيل حوكمة الشركات في شركات المساهمة العامة المدرجة في الخرطوم للأوراق المالية وأثره على قرارات المستثمرين، وما يميز دراستي عنها هو أن دراستي تهدف إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تطوير الأداء في المصارف السودانية واستخدام بعض آليات الحوكمة لمعرفة تأثيرها على الأداء في المصارف ، وهي أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية في المصارف ومبادئ لجنة بازل ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

14.دراسة هواري معراج وحديدي آدم، 2012م، (نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية).[2]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حوكمة الشركات في القطاع المصرفي، وكيف أنها تكون آلية لتحقيق الأرباح، وزيادة الكفاءة والإنتاجية في المصارف الجزائرية. وتعرف مدى فعالية الحوكمة في

---

(1) معتز ميرغني سيد أحمد محمد، **الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية ودوره في تفعيل حوكمة الشركات** ، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،(الخرطوم،2011م).

(2) هواري معراج وحديدي آدم، **نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية** ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خضير بسكرة، (الجزائر، 6-7 مايو، 2012م).

القطاع المصرفي ودورها في ضبط الفساد الإداري والمالي في المصارف الجزائرية والحد منه. واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستنباطي. ومن أهم نتائج الدراسة: أن البيئة التشريعية في الجزائر لاسيما القوانين والقرارات المنظمة للعمل المصرفي لا تتضمن بشكل صريح مفهوم حوكمة الشركات، التي تهدف إلى توفير ركائز من خلال مجموعة من القوانين والقرارات التنظيمية، وأن البنوك الجزائرية تقدم على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال مقارنة بالبنوك التي لا تطبقها، وتزيد من قدرتها التنافسية على المدى الطويل وهو ما يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال، ومن أهم توصيات هذه الدراسة : ضرورة أن تعد الجهات الحكومية الجزائرية لاسيما بنك الجزائر دليلاً إرشادياً لحوكمة الشركات في المصارف، يهدف إلى تعزيز حوكمة الشركات من خلال توضيح آليات الرقابة ووسائل الإفصاح وإدارة المخاطر في المصارف ؛ بما يحقق السلامة والمتانة للعمليات المصرفية، بالإضافة إلى توضيح المعايير الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وكيفية قيامهم بأداء واجباتهم تجاه المساهمين والمودعين، بالإضافة إلى توضيح المسئوليات وأعمال كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

يلاحظ أن دراسة هواري تعمل على دراسة تطبيق حوكمة الشركات في المصارف الجزائرية وتاثير ذلك على كفاءة المصارف في عملية تحقيق الأرباح، وهي دراسة نظرية وما يميز هذه الدراسة عنها أنها دراسة تطبيقية وتهدف إلى دراسة أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الأداء في المصارف السودانية في الجوانب المالية والإدارية والتشغيلية والرقابية.

15.دراسة آمال عيادي وأبو بكر خوالد، 2012م، (تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة الجزائر).[1]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل مفهوم الحوكمة ومحدداتها وأهميتها، وكذلك مبادئها وأيضاً التركيز على تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، وركزت على دراسة خطر الفساد المالي والإداري في البنوك الجزائرية، كنتيجة لضعف تطبيق مبادئ الحوكمة فيها. اتبع المنهج الاستنباطي في هذه الدراسة. ومن أهم نتائج هذه الدراسة حوكمة المؤسسات المالية والمصرفية تعنى النظام الذي على أساسه تكون العلاقات التي تحكم الأطراف الأساسية في المصرف، وتؤدي إلى تحسين الأداء والنجاح في المصارف.ومن النتائج أيضاً يعد تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف وفقاً لمبادئ بازل، أمراً ضرورياً لإيجاد نظام رقابي محكم وموحد يمكن أن يساهم في تحسين أداء المصرف من خلال عملية تحسين إدارة المخاطر، وتوزيع المسئوليات والصلاحيات بين مختلف الأطراف للحد من هذه المخاطر. ومن أهم توصيات هذه الدراسة : تشجيع البنوك على تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة الصادرة عن لجنة

(1) آمال عيادي وأبو بكر خوالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية** – دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، (الجزائر، 6-7 مايو 2012م).

بازل، وذلك باستخدام مختلف الوسائل. وكذلك العمل على تطوير الدور الإشرافي والرقابي على البنوك؛ ليتلائم مع المخاطر الحديثة في ظل الاستخدام المكثف للتكنولوجيا الحديثة.

يلاحظ أن دراسة آمال كانت تعريفية عن حوكمة الشركات، حيث بينت أن ضعف تطبيق حوكمة الشركات في المصارف بصورة جيدة تنتج عنه مخاطر الفساد المالي والإداري، وما يميز هذه الدراسة عنها أنها دراسة شاملة لكل جوانب حوكمة الشركات في المصارف أي الجوانب النظرية والتطبيقية من خلال استخدام بعض آليات حوكمة الشركات، وقياس مدى تأثيرها على أداء المصارف السودانية.

16. دراسة عبد المطلب عثمان محمود دليل، 2012م، (نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على كفاءة سوق الأوراق المالية).[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة سوق الأوراق المالية الكفء بالمعلومات والممارسات الخاطئة نتيجة لغياب حوكمة الشركات. وأيضاً معرفة مدى تطبيق الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لقواعد وآليات حوكمة الشركات. ومن فرضيات الدراسة: تطبيق شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية للإفصاح عن المعلومات وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات يؤثر على كفاءة السوق. اتبع في هذه الدراسة المنهج التاريخي والاستنباطي، والمنهج التحليلي الوصفي، ومجتمع الدراسة يتكون من أعضاء مجلس الإدارة في تلك الشركات، والمديرين التنفيذيين لتلك الشركات، والمديرين الماليين، والمراجعين الداخليين والخارجيين، والعاملين بشركات الوكالة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، والمستثمرين في الأوراق المالية، وقد بلغ حجم العينة 184 فرداً تم اختيارها عن طريق العينة القصدية. ومن أهم نتائج هذه الدراسة: هناك حاجة إلى تطبيق قواعد حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السودانية. وأن تطبيق حوكمة الشركات يساعد على رفع كفاءة سوق المال من حيث توفيرها لمجموعة القواعد والآليات الأخلاقية والمهنية، التي يؤدي تطبيقها دوراً أساسياً في مجال الإصلاح المالي والإداري. ومن أهم توصيات الدراسة: قيام شركات المساهمة في السودان بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، التي تستهدف آخر التطورات الحديثة في القوانين والإجراءات التي تطبق على أسواق المال، وتحقيق نزاهة المعاملات والترويج لكفاءة السوق.

يلاحظ أن دراسة عبد المطلب ركزت على أهمية تطبيق حوكمة الشركات في شركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وكذلك على أهمية أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على كفاءة سوق الأوراق المالية. وما يميز هذه الدراسة عنها أنها تركز بصورة خاصة على قطاع المصارف

---

(1) عبد المطلب عثمان محمود دليل، **نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على كفاءة سوق الأوراق المالية** ، دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (الخرطوم ،2012م).

في السودان ودراسة مدى تطبيق المصارف لمبادئ حوكمة الشركات وتأثير ذلك على أداء المصارف السودانية.

17. دراسة فهيم سلطان محمد الحاج، 2012م، (آليات حوكمة الشركات ودورها في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في الشركات المساهمة العامه السودانية).[1]

هدفت هذه الدراسة الي دراسة وتحليل مفهوم حوكمة الشركات في محاولة تضييق تلك الفجوة، ومن فرضيات الدراسة : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قوة المراجعة الداخلية واستقلالها داخل الشركة وبين تضييق فجوة التوقعات في المراجعة. واتبع الباحث في هذه الدراسة عدة مناهج التاريخي، والاستنباطي والاستقرائي والوصفي التحليلي , ومجتمع الدراسة الشركات المساهمة العامة وعينة الدراسة المصارف التجارية في ولاية الخرطوم والتي تمثل 40% من مجتمع الدراسة، وكانت عينة عشوائية وتم توزيع 50 استمارة وتم استرداد 45 منها خضعت للدراسة. ومن اهم نتائج الدراسة : أن استقلال وقوة نظام الرقابة الداخلية داخل الشركات وعملية تأهيل وتدريب العاملين فيها والتزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة واستقلال مراقبين الحسابات في الشركات ساعد في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.ومن اهم توصيات الدراسة: نشر الوعي داخل الشركات بمفهوم حوكمة الشركات وأهميته بين كافة العاملين، ومنح الرقابة الداخلية مزيد من الاستقلالية في شركات المساهمة العامة.

يتضح أن هذه الدراسة ركزت علي استخدام آليات حوكمة الشركات في تقليل فجوة المراجعة في الشركات المساهمة العامة ومعالجة مشاكل المراجعة والرقابة الداخلية وما يميز دراستي عن دراسة فهيم أن دراستي تركز علي قياس اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تطوير اداء المصارف السودانية وذلك من خلال استخدام آليات مجلس الإدارة وتفعيل حوكمة الشركات في المصارف وإتباع سياسات إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية ومراعاة حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخري في المصارف.

18.دراسة اناستازيا ستيبانوفا وأولغا ايفانوفا، 2012م، (حوكمة الشركات وتأثيرها على الأداء في القطاع المصرفي الأوربي بعد الأزمة المالية).[2]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير آليات حوكمة الشركات على أداء المصارف الأوربية في الدول المتقدمة والنامية، واختبار نموذج أداء البنوك الأوربية بعد الأزمة المالية. وهذه الدراسة كانت في فترة ما قبل وما بعد الأزمة المالية. اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي. ومجتمع الدراسة يتكون من

---

(1) فهيم سلطان محمد الحاج ،" **آليات حوكمة الشركات ودورها في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في الشركات المساهمة العامة السودانية** "، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية ، (العدد الاول، يوليو 2012، الخرطوم)، ص ص42–55.

(2) Anastasia Stepanova and Olga Ivantsova, **Does Corporate Governance Have an Effect on Performance in the European Banking, Sector? Evidence From a Crisis Environment** National Research university higher school of Economics, (Moscow, Russia, 2012).

البنوك التجارية في 27 دولة أوربية ، وبلغ حجم العينة 150 من البنوك التجارية في هذه الدول. ومن أهم نتائج الدراسة: آليات حوكمة الشركات تركز على الملكية، واستقلال مجلس الإدارة، وهذه الآليات لها تأثير كبير على أداء المصارف.

يتضح أن هذه الدراسة ركزت على آليات حوكمة الشركات وتأثيرها على أداء المصارف الأوروبية في فترة الأزمة المالية وما بعدها ، ثم الاعتماد على مجلس الإدارة وهيكل الملكية وهيكل رأس المال كآليات ومؤشرات لقياس أداء المصارف الأوربية، وما يميز دراستي عن هذه الدراسة أنها تدرس مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف السودانية، وتأثير ذلك على الأداء فيها ، كما تطرقت أيضاً إلى إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية والخارجية كمؤشرات لها تأثير على أداء المصارف السودانية ، بالإضافة إلى مبادئ حوكمة الشركات الأخرى.

19.دراسة محمد ضياء وحسن أحمد، 2012م، (حوكمة الشركات وأداء البنوك في بنغلاديش).[1]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أداء المصارف في بنغلاديش في إطار حوكمة الشركات خاصة بعد الأزمة المالية 2008م. واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ومجتمع الدراسة يتكون من25 مصرفاً من المصارف المدرجة في سوق بنغلاديش للأوراق المالية في الفترة من 2003م – 2011م. ومن أهم نتائج هذه الدراسة: أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة له أثر إيجابي على أداء المصارف. ومن أهم توصيات الدراسة: الالتزام بحجم مجلس الإدارة حسب توجهات بنك بنغلاديش المركزي وتكوين لجان مساعدة له مثل لجنة المراجعة، وغيرها من اللجان الأخرى.

يلاحظ أن دراسة محمد ضياء ركزت على مجلس الإدارة في تأثيره على أداء المصارف في بنغلاديش، وتحقيق عائد للمساهمين، والمحافظة على حقوقهم في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصارف بنغلاديش خاصة بعد الأزمة المالية 2008م، وما يميز هذه الدراسة عن دراسة محمد ضياء هو أنها تقوم أساساً على دراسة كل مبادئ حوكمة الشركات وتوضيح أثرها على أداء القطاع المصرفي السوداني وتتمثل في المحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح ومجلس الإدارة وأنظمة الرقابة الداخلية والشفافية والإفصاح وهيكل رأس المال وإدارة المخاطر كلها وتأثيرها على أداء المصارف السودانية.

20. دراسة عمر عيسي فلاح المناصير، 2013م، (أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات علي أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الاردنية).[2]

هدفت هذه الدراسة إلي معرفة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات علي أداء الشركات علي أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الاردنية. ومن فرضيات الدراسة: لا يوجد أثر لتطبيق قواعد حوكمة

---

(1) Mohammad Ziaul Hoque and Hasnan Ahmed, **Corporate Governance and Bank Performance**: **the Case of Bangladesh**, Monash University, (Australia, 2012).

(2) عمر عيسي فلاح المناصير، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات علي أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الاردنية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الهاشمية ،(الاردن، الزرقاء،2013)

الشركات علي العائد علي الاصول لشركات الخدمات العامة الاردنية. وأتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام اسلوب المسح الشامل في جمع المعلومات، ومجتمع الدراسة شركات الخدمة المساهمة العامة الاردنية وعددها 153 شركة. من نتائج الدراسة: إن نسبة 85% من شركات الخدمات المساهمة العامة الاردنية تطبيق قواعد حوكمة الشركات. ومن توصيات الدراسة: علي شركات الخدمات الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات المتعلقة بلجنة الترشيحات والمكافآت لضمان تلبية الاحتياجات المالية والمستقبلية للشركات ومجالس الإدارة وضمان أن نظم منح مكافآت العاملين في الشركات مبنية علي أساس تميز الأداء.

يتضح أن دراسة المناصير ركزت علي معرفة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات علي أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الاردنية خاصاً علي جانب الاداء المالي علي الشركات في القطاع الخدمي بصورة عامة، ومايميز دراستي عن دراسة المناصير تركيزها علي قياس أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات علي أداء المصارف بصفة خاصة ودراسة الأداء بجوانبة المالية وغير المالية.

21.دراسة بيرغر آلن وآخرو ن، 2013م، (أدوار حوكمة الشركات في فشل المصارف الأمريكية خلال الأزمة المالية 2008م).[1]

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من آثار الأزمة المالية من خلال تحليل أداء المصارف من حيث الملكية والهياكل الإدارية على احتمالية تعثر المصارف التجارية في الولايات المتحدة، والرهن العقاري ونشوب الأزمة المالية وكيفية تداركها في المستقبل. اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي والاستنباطي. ويتكون مجتمع الدراسة من 250 مصرفا، تم اختيار عينة قدرها 85 مصرفاً في الولايات المتحدة ، واعتمدت الدراسة على مجموعة من الآليات منها ملكية المصرف، ومجلس الإدارة، وهيكل الملكية، والمراجعة الخارجية، والمديرون العموميون، والمديرون الماليون، ومديرو المخاطر، المديرون التنفيذيون، واستخدام أسباب الفشل في العمليات المحاسبية في المصارف، والمنافسة في السوق، آثار العرض العقاري، وركزت هذه الدراسة على دراسة هذه المتغيرات وآثارها في الأزمة المالية الأخيرة وأسباب انهيار بعض المصارف الأمريكية خلال الأزمة المالية في 2008م.، ومن أهم نتائج هذه الدراسة: إن فشل تفعيل آليات حوكمة الشركات في المصارف له دور محوري في الأزمة المالية الأخيرة وفي تعزيز المخاطر وعدم الاستقرار في القطاع المصرفي. ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن زيادة رأس مال المصارف يساعد المصارف الصغيرة على الاستمرارية والاستقرار، وايضاً ضعف حوكمة الشركات في المصارف يؤدي إلى عدم كفاية إدارة المخاطر وخاصة من جانب مجلس الإدارة.

---

(1) Berger, Allen and others, **The Roles of Corporate Governance in Bank Failures During the Recent Financial Crisis**, University of South Carolina, Columbia, Sc, (USA, Feb. 2013).

يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على أسباب حدوث الأزمة المالية الأخيرة وتأثيرها على بعض المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية بالانهيار، وذلك بسبب ضعف تفعيل آليات حوكمة الشركات في المصارف الأمريكية. وما يميز دراستي عن دراسة بيرغر أن دراستي تقيس مدى تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تطوير الأداء في المصارف السودانية وعلى كفاية رأس المال وإدارة المخاطر وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة.